

يذهب هذا الرأي إلى أن جميع النصوص التي تحظر تعديل الدستور هي نصوص لا تتمتع أية قيمة قانونية، وحققها فني إدخال ما تراه من تعييلات على دستورها، ثم إن السلطة التأسيسية لتي وضعت الدستور لا تملك الح فے تقيد السلطة التأسيسية المعبرة عن إرادة الأمة في مستقبل